

المفوضية تجدد استعدادها لإجراء الانتخابات

دعوى قضائية ضد النجيفي لتمريره قانون مجالس المحافظات

إبراهيم جبار

أكد عضو الاتحاد الإسلامي الكردستاني النائب نجيب عبد الله أن "أنسب إجراء اتخذناه بخصوص الاعتراض على قانون الانتخابات لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم 36 لسنة 2008 المعدل الذي اقره مجلس النواب خلال جلسته الاعتيادية الـ12، هو الإجراء القانوني من خلال رفع دعوى قضائية ضد رئيس البرلمان اسامة النجيفي على خلفية إقرار القانون بعد التعديل الجائر على القانون بحق الكتل السياسية حيث يحرم الكتل صاحبة الأصوات القليلة من حقها في المقاعد الشاغرة ويعطيها للكتل الفائزة فقط".

□ بغداد / مؤيد الطيب

وأضاف عبد الله في تصريح لـ"المدى" أمس الجمعة إن "الدعوة رفعت الخميس للمحكمة الاتحادية ومنتظر ردهم عليها خلال ٢٠ يوما كمدة لاستدعاء النجيفي، كما ينص النظام الداخلي للمحكمة، وفي ظرف شهر ونصف يجب أن يصدر الحكم خلالها، ونحن متفقدون على أن نسعى بهذا المسار القانوني من أجل الإنصاف في حق جميع الكتل السياسية".

وأوضح عبد الله أن "هناك آلية تنسيق مع بقية الكتل النيابية ونواب مستقلين لضم أصواتهم معنا في حملتنا ضد القانون، بالإضافة إلى التنسيق مع منظمات المجتمع المدني لنشكل ورقة ضغط كبيرة على البرلمان من أجل تعديل القانون حتى وإن كان عدد المصوتين عليه كبير، لكن يبقى لنا الحق في الاعتراض مادامنا نعترض بمسلك قانوني صحيح".

من جانبه أكد عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي العراقي مفيد الجزائري أن "سبعة سياسيين من بينهم النائب شروان الوائلي عن ائتلاف دولة القانون ونجيب عبد الله عن ائتلاف القوى الكردستاني وآخرون يمثلون التيار الديمقراطي العراقي من بينهم شاكر كتاب وفوزي البريسم، قمنا برفع دعوة امام المحكمة الاتحادية ضد اسامه النجيفي وطعنا بقانون الانتخابات في المادة ١٢، الفقرة خامسا التي تتعلق بألية توزيع المقاعد والذي يمنح تلك

المقاعد عند وجودها إلى القوائم الفائزة،

وليس إلى الباقي الأقوى".

وأضاف الجزائري في تصريح لـ"المدى" أمس ان "دعوانا هي ضد أصل القانون الذي صدر سنة ٢٠٠٨ حيث يحمل خطأ كبيرا وفادحا إذ يمنح الكتل الفائزة حق المقاعد الشاغرة على حساب بقية الكتل،

ورغم التخوف من وجود ضغوط على

المحكمة الاتحادية لكن هذا لا يمنع أن يكون هناك إنصاف في قضيتنا خاصة

إن هناك سابقة في هذا القرار حيث أقرته المحكمة الاتحادية لكن تم تأجيله

إلى الانتخابات اللاحقة".

وأشار الجزائري إلى ان "هناك العديد

من النواب والسياسيين سيقفون

دعوات أخرى بعد عطلة عيد الفطر ضد رئيس المجلس، بالإضافة إلى تحرك

كبير من قبل منظمات المجتمع المدني، وتحرك كبير أيضا ودعوات قضائية من

بقية المحافظات".

ومن جانبه أصدر التيار الديمقراطي



في محافظة بابل بيانا شجب فيه اصرار

مجلس النواب على الإبقاء على التعديل الذي اجري على القانون رقم ٣٦ لسنة

٢٠٠٨ المعدل والخاص بانتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي

ورفض التعديل المقترح على القانون

وضربه عرض الحائط قرار المحكمة

الاتحادية، الهيئة القضائية العليا،

الصادر في ١٤ حزيران عام ٢٠١٠ والذي نص بعدم دستورية التعديل

الذي ادخله مجلس النواب سنة ٢٠٠٩ على قانون الانتخابات.

قال البيان الذي حصلت "المدى" على نسخة منه: "لقد اثبتت الاحداث منذ

التغيير عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا بان القائمين على حكم هذا البلد ومن

كل القوى السياسية لا يفقهون سوى امر واحد هو ان يفصلوا واقع هذا البلد

ومصيره على مقاساتهم وكل القوانين التي تشرع يجب ان تراعي مصالح ما

تسمى بالكتل الكبيرة والتي استحوذت على اصوات الجماهير بالغفلة وتسخير

المال العام لشراء الذمم واستغلال مشاعر الناس الدينية من اجل مصادرة

حق المواطن وارادته وجرمائه من كل الحقوق القانونية والاجتماعية واخر

هذه التجاوزات اصرار مجلس النواب على ابقاء القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨

المعدل والخاص بانتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي ورفض

التعديل المقترح على القانون وضربه عرض الحائط قرار المحكمة الاتحادية،

الهيئة القضائية العليا، الصادر في ١٤ حزيران عام ٢٠١٠ والذي نص

بعدم دستورية التعديل الذي ادخله الانتخابات اذ يجب منح المقاعد الشاغرة

للمتبقي (الخاسر) الاقوى، وجاء قرار المحكمة الاتحادية انتصارا للحق

والعدل والزاما بالدستور وترسيخا للممارسات الديمقراطية السليمة

وصيانة الحريات وخيارات الناس.

ان بعض الكتل السياسية ومنها التي ترفع شعار الإصلاح هذه الأيام من اجل

ذر الرماد في العيون وإبقاء البلد في أزمات دائمية هي من عارضت تعديل

قانون انتخابات مجالس المحافظات وتعمل جاهدة على ابقاء الطائفية

والتوافقات نظاما سياسيا ابديا وهذا

وسط مخاوف من تزايد الهجمات في عطلة العيد

المالكي يسعى إلى تغيير القيادات الأمنية بعد الخروقات الأخيرة

□ بغداد / المدى

إبراهيم جبار

كشفت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب أمس الجمعة عن شروع القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بإجراء سلسلة تغييرات في المناصب الأمنية في بغداد والمحافظات على خلفية الخروقات الأمنية. ويأتي قرار استبدال القيادات الأمنية بعد أن شهدت العاصمة بغداد وعدد من المدن العراقية موجة عنف الماضيين أودت بحياة العشرات.

إبراهيم جبار

وعشائريا لمحاولة استرضاء

نوي الضحايا. اما بإقناعهم بالبراءة من دماء المقتولين او

بدفع دياتهم كل حالة حسب أدلتها ووضعتها لكي يتم غلق

الملف نهائيا.

ويذكر ان التقارب بين نينوى وإقليم كردستان، ساهم في حل العديد من الملفات، ومن

بينها ملف المعتقلين من مواطني نينوى في سجون إقليم

كردستان، والذي كان يثير جدلاً متواصلاً طوال السنوات

الماضية، وكانت جهات عدة تحاول الإفادة من ذلك من خلال

تأجييع الرأي العام، بإدعاء وجود مئات وآلاف المعتقلين من

ابناء نينوى في سجون الاقليم، إلا أن الوقائع اثبتت لاحقاً أن

عدهم لم يتجاوز ٢٠٠، وبعد عبد الفطر ، لن يتبق سوى ٥

فقط، وهم متهمون بجرائم قتل.



أثيل النجيفي

نينوى سيبقون في اقليم كردستان، وهم متهمون بجرائم قتل، وقد أخرجت قيادة الإقليم إطلاق سراح هؤلاء لوجود طرف ثان في قضاياهم وهم أهالي الضحايا المدعون بالحق الشخصي.

وطالب المحافظ أهالي الموقوفين وعشائرهם بالتحرك اجتماعيا

□ الموصل / نورث شمدين

أعلن محافظ نينوى أثيل النجيفي عن إطلاق سراح جميع الموقوفين لدى إقليم كردستان من الذين مازالوا قيد التحقيق وعددهم ١٨ موقوفا، أما الذين صدرت بحقهم أوامر قضائية، فقد ذكر النجيفي أن عددهم ٨٤ مسجوناً، وقد تمت مفاتحة وزارة العدل العراقية لاستكمال إجراءات نقلهم الى محافظة نينوى.

وتابع المحافظ: "لم يتبق من هذا الملف سوى خمسة محكومين بأحكام ثقيلة سينظر بأمريهم خلال الأيام القادمة ولكن قضاياهم تحتاج الى دراسة وكان الرأي التعجيل بقضايا الآخرين قبل العيد الى حين حسم قضية الخمسة المتبقين".

وأكد المحافظ ان خمسة موقوفين فقط من مواطني

يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً
فَارْجِعِي فِي عِبَادِي وَأَدْخِلِي جَنَّتِي

صدق الله العظيم

تمزية

تلقت مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون رئيساً وعاملين وأصدقاء ببلاغ الأسى والحزن نبأ وفاة

والدة الزميل عماد سعيد طعمة

وفي الوقت الذي نعزي أنفسنا، نسأل الله أن يلهم أهلها وذوئها الصبر والسلوان وأن يتغمدها بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته.

إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

كلم شمال بغداد).

وشهدت الموصل وتلعفر وكركوك وداقوق والديبس والبعاج وبادوش والطوز والخالص وبعقوبة (جميعها شمال بغداد) والكوت (جنوب) والكرمة (غرب)

هجمات متفرقة أخرى.

وادت الهجمات الأكثر دموية التي وقعت في محافظة كركوك (شمال) الى مقتل تسعة اشخاص.

واحد الهجمات تفجير انتحاري استهدف مقرا لقوة مكافحة الارهاب في داقوق

وادى الى مقتل ستة من افراد الشرطة، كما اكد العميد سرحد قادر من شرطة

كركوك.

كما انفجرت اربع سيارات مفخخة في

هذه المدينة الغنية بالنفط.

وقال العقيد عبد الله كاظم في شرطة كركوك الذي وصل للتحقيق في وقوع

انفجار قرب مجمع نفطي واصيب بجروح في انفجار تلاله "وصلت للتحقيق في

انفجار قرب مجمع نفطي. فجأة وقع انفجار اخر على مسافة قريبة منى وادى

الى تدمير عدد من السيارات واضرار في المجمع .

واكد مدير دائرة صحة كركوك الطبيب صادق عمر رسول مقتل ثمانية اشخاص

واصابة ٥٦ آخرين على الاقل في الهجمات في المدينة.

كما ادى انفجار عبوتين ناسفتين عند منزل ضابط في الشرطة برتبة نقيب الى

مقتل شقيقه واصابة اربعة بينهم النقيب بجروح، وفقا لمصادر في الشرطة واخرى

طبية.

وحذرت منظمة "ايه كي اي" البريطانية الاثنين من "قيام الإرهابيين في العراق بالتخطيط لشن هجمات ضد تجمعات المدنيين الكبيرة للاحتفال بانهاء

شهر رمضان في وقت لاحق من هذا الاسبوع".

وقال جون دريك المحلل لدى المنظمة "لم نلتق أي معلومات استخباراتية محددة بهذا الشأن لكنهم (المتطرفين) قد يحتفلون

بنتفجير اهداف مع اقتراب نهاية رمضان المفترضة بين ١٧ و١٨ آب/اغسطس".

ووقعت الهجمات الاخيرة، بعد دعوة زعيم دولة العراق الاسلامية في كلمة

صوتية مسجلة من أسماهم بـ "شباب المسلمين" الى التوجه الى العراق، معلنا

عن "بدء عودة" التنظيم الى مناطق سبق ان غادرها في اطار خطة جديدة تحمل

اسم "هزم الاسوار".

وقتل ٣٢٥ عراقيا في تموز/يوليو الماضي بحسب ارقام رسمية حصلت عليها فرانس

برس، ما يجعله الشهر الأكثر دموية في العراق منذ نحو عامين.

الزعفرانية (جنوب) في المساء ادى الى مقتل نحو اربعة اشخاص واصابة

٢٣ آخرين على الاقل، وفقا لمصادر أمنية وطبية. كما شهدت مدينة الصدر

في الجانب الشرقي من بغداد، مساء الخميس، انفجار سيارة مفخخة عند محل

لبيع المتلجات ما ادى الى مقتل نحو ١١ شخصا واصابة ٤٦ آخرين بجروح، وفقا

للمصادر. وقتل ستة اشخاص على الاقل واصيب

نحو ١٢٢ آخرين بجروح في انفجار سيارة مفخخة صباحا في منطقة الحسينية ايضا

(شمال)، وفقا لذات المصادر. وفي هجوم آخر وقع مساء اميض، قتل

عشرة عسكريين واصيب مثلهم بجروح في هجوم بأسلحة مزودة بكواتم للصوت

استهدفت نقطة تفتيش عند قرية مسعود الواقعة عند ناحية المشاهدة (٣٠ كلم

شمال بغداد)، وفقا للمصادر. كما قتل شخص واصيب ستة آخرون

بجروح في انفجار سيارة مفخخة في وقت مبكر من نهار امس في منطقة التاجي (٢٩

على خلفية تصريحات له بانهاء المعركة مع الإرهاب".

وأعلن المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد ضياء الوكيل لوسائل الإعلام قبل

يومين عن "انتهاء المعركة مع تنظيم القاعدة"، وأن القوات الأمنية تجري

عمليات استباقية ونوعية وفقا لمعلومات استخبارية ضد المتبقي من فلول القاعدة

المنهار". وأضاف المصدر أن "التقرير أوصى بتعيين بديل للوكيل يكون مطلعاً

على التفاصيل الأمنية".

وكانت مناطق متفرقة شهدت في اليومين الماضيين عدة هجمات قتل فيها ستون

شخصا على الاقل واصيب اكثر من ٢٥٠ آخرين بجروح في سلسلة هجمات دموية

قبل ايام من عيد الفطر الذي يبدأ مطلع الاسبوع المقبل ووسط توقعات بوقوع

هجمات أخرى.

ففي بغداد والمناطق المحيطة بها ادت سلسلة هجمات الى مقتل ٣٢ شخصا.

ووقع انفجار مزدوج لسيارتين مفخختين عند محل لبيع المتلجات في منطقة